أ-د / إبراهيم أبراش [[1]](#footnote-1)\*

مقاربة لصفقة القرن وردود الفعل الفلسطينية

المقدمة

منذ حملته الانتخابية أشار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى رؤيته للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وعلاقة إسرائيل بالعالم العربي ،وهي رؤية تتعارض مع رؤية الإدارات السابقة ،ثم توالت التصريحات المصحوبة بالممارسات وهو ما أطلق عليها مسمى صفقة القرن أو صفقة العصر .مع أن الإدارة الأمريكية لم تُعلن عن كامل بنود الصفقة إلا أنها سربت عن قصد بعض مكوناتها حتى تستشف ردود الأفعال من كل الأطراف .

وكما سنبين فإن مؤشرات عديدة تعزز الاعتقاد بأن الصفقة ستبنى على الأمر الواقع الذي فرضته إسرائيل في الضفة والقدس وعلى حالة الانقسام الفلسطيني مع استغلال تردي الأوضاع الاقتصادية في مناطق السلطة وخصوصا في قطاع غزة ،وفي اعتقادنا أن حالة الانقسام الفلسطيني شجعت واشنطن كثيرا على طرح صفقة القرن بحيث يكون الانقسام ركنا أساسيا فيها .

مع أن كل القوى السياسية والمجتمعية الفلسطينية عبرت عن رفضها لصفقة القرن من خلال ما تسرب عنها ،إلا أنه في ظل الانقسام المُعمم – جغرافيا وسياسية وأيديولوجيا – فإن وحدة خطاب الرفض لا يعني وحدة الموقف حول أسلوب الرد على ما يتم رفضه ،بل إن بعض الأطراف الفلسطينية ترفض الصفقة مجاراة للرفض الشعبي وفي سياق المزاودة السياسية فيما هي تنتظر موقعها من الصفقة ،والأدهى من ذلك أن الممارسة الفعلية لبعض الأطراف الفلسطينية تصب في طاحونة صفقة القرن ،سواء بوعي أو بدون وعي .

ولكن قبل تمحيص الموقف الفلسطيني من الصفقة يجب مقاربة صفقة القرن وما الجديد فيها الذي يميزها عن مشاريع التسوية السابقة ،وهل هي مشروع تسوية للصراع أم رؤية لإدارة الصراع ،وردود الفعل الفلسطينية وكيفية التعاطي مع الصفقة ستختلف في الحالتين ؟ .

**المحور الأول**

**صفقة القرن أو تسوية فرض الأمر الواقع**

تتفنن إدارة ترامب مثلها مثل الإدارات الأمريكية السابقة في طرح مشاريع وتصورات للقضية الفلسطينية وللشرق الأوسط بشكل عام وتحت مسميات مختلفة ،وكلها مشاريع غالبا لا تخدم شعوب المنطقة أو أن ما هو مُعلن عنها رسميا من أهداف – غير ما تُضمر الإدارة الأمريكية ومتعارض مع ممارساتها وممارسات إسرائيل على الأرض [[2]](#footnote-2) .

وهكذا من مؤتمر مدريد للسلام 1991 إلى أوسلو 1993 وخطة خارطة الطريق 2003 إلى الشرق الأوسط الكبير 2004 وبعده الشرق الأوسط الجديد والفوضى الخلاقة 2006 وأخيرا ما تسمى صفقة القرن .

طوال عقود من التعامل مع والمراهنة على هذه المشاريع للتوصل لحل سياسي أمريكي منصف للفلسطينيين والعرب للصراع في الشرق الاوسط كان مآل المراهنين مثلهم مثل مآل مَن يجري وراء السراب .هذه الصيرورة التي آلت إليها هذه المشاريع ليس سببها أن العرب لا يريدون الاستقرار والديمقراطية والسلام أو أن الفلسطينيين لا يريدون الحل السلمي العادل ،بل لأن واشنطن وتل أبيب لا تريدان لا استقرارا ولا سلاما يُبنى على العدل وعلى قرارات الشرعية الدولية .

كثيرون تحدثوا وما زالوا يتحدثون عن فشل السياسة الأمريكية ومشاريعها في الشرق الأوسط ،وفي ظني أن واشنطن لم تفشل بالقدر الذي يتصورون بل انجزت كثيرا من أهدافها في المنطقة ،وواقع حال العرب والفلسطينيين اليوم مقارنة بواقع إسرائيل والمصالح الأمريكية يؤكد ذلك ،فإسرائيل تعيش عصرها الذهبي منذ تأسيسها 1947 حيث لا توجد مصادر تهديد حقيقي لها تأتيها عبر حدودها – ما كانت تسمى دول الطوق - والنظام السياسي الفلسطيني ،الآن وفي ظل الانقسام ومع نفس النخب السياسية الحاكمة ،أبعد ما يكون عن تشكيل تهديد حقيقي لإسرائيل[[3]](#footnote-3) ،كما أن الأهداف الاستراتيجية الأمريكية كما تم تحديدها منذ الحرب الباردة تتحقق اليوم سواء ما يتعلق بالتحكم الأمريكي بالنفط والغاز انتاجا وتسويقا أو ببلقنة المنطقة وتفتيتها أو بنشر القواعد العسكرية أو ضمان التفوق الإستراتيجي والعسكري لإسرائيل على كل الدول العربية الخ .

ما فشل هو المراهنة الفلسطينية والعربية على هذه المشاريع وفشل المراهنة على حسن النية بالإدارة الأمريكية كوسيط نزيه في التسوية مع إسرائيل أو كحليف مُخلص لبعض الدول العربية وخصوصا الخليجية ،وصفقة القرن ومواقف الإدارة الامريكية في عهد ترامب تؤكد أن واشنطن أصبحت طرفا مباشرا في الصراع ولم تعد وسيطا .

إدارة ترامب غير معنية بالسلام لا في فلسطين ولا في أية منطقة في العالم بل إن ما ترومه هو إدارة الصراعات لتحقيق مصالحها ومصالح حلفائها الاستراتيجية ،ما دامت الصراعات والحروب خارج أراضيها ونفقاتها تأتي من أموال الدول المتصارعة نفسها أو بابتزاز حلفائها المُهدَدين من هذه الصراعات [[4]](#footnote-4)،كما أن هذه الحروب تمنح الجيش الأمريكي فرصة و ساحة تدريب حقيقية وباللحم الحي لاختبار أسلحته المتطورة ،دون تجاهل صفقات الأسلحة المُقدرة بمئات مليارات الدولارات[[5]](#footnote-5) ،هذا بالإضافة إلى تحسين موقعها الجيوستراتيجي في مواجهة منافسيها وخصومها الكبار كروسيا والصين .

مشروع التسوية الجديد والمسمى صفقة القرن يتقاطع مع سابقيه من حيث استراتيجية إدارة الصراع وإعادة الأطراف ،وخصوصا الفلسطينيين والإسرائيليين ،إلى طاولة المفاوضات في ظل ظروف لم تعد مواتية للفلسطينيين .

**صفقة القرن مشروع حرب وليس مشروع سلام**

انطلاقا مما سبق فإن الصفقة يمكن أن تُوصَف بأي مسمى إلا أن تكون مشروع سلام وتسوية سياسية .لو كانت صفقة القرن تؤسِس للسلام والتسوية السياسية لكان الفلسطينيون أول من أيدها لأنهم دعاة سلام وراغبون بحل سلمي منصف وعادل بالرغم من تجربتهم المريرة مع مشاريع التسوية السابقة . [[6]](#footnote-6)

فكيف يمكن أن تؤسس واشنطن من خلال صفقة القرن مشروع سلام يضع حدا للصراع الفلسطيني/العربي الإسرائيلي فيما هي تتجاهل أحد طرفي الصراع –الفلسطينيون -؟وكيف تكون الصفقة مشروع سلام فيما هي تنحاز لطرف على حساب طرف آخر بل وتتنكر لوجوده القومي والسياسي ؟ وكيف تكون الصفقة مشروع سلام وتسوية سياسية بينما واشنطن تحشد الجيوش في المنطقة وتحرض الأطراف بعضها على بعض ؟وكيف يمكن للصفقة أن تؤسس للازدهار والسلام وفي نفس الوقت تتجاهل الشرعية الدولية وقراراتها .

موقف الفلسطينيين الرافض لصفقة القرن لا يعني أنهم يرفضون السلام أو يعارضون التسوية السياسية للصراع ،فهم لم يتركوا فرصة إلا وعبروا عن رغبتهم بالسلام وسلوكهم خلال ربع قرن من المفاوضات ومن ممارستهم للسلطة تؤكد حرصهم على السلام العادل والتسوية السياسية المنصِفة والقائمة على قرارات الشرعية الدولية .[[7]](#footnote-7)

إسرائيل وبدعم أمريكي هي التي أفشلت كل مشاريع التسوية السياسية كما تجاهلت كل قرارات الشرعية الدولية بهذا الخصوص ،والرفض الفلسطيني لصفقة القرن ليس رفضا للسلام بل لأنهم لمشروع تسوية سياسية يهدف لتصفية قضيتهم الوطنية .

تصريحات جاريد كوشنر وجيسون غريبلات بأن الصفقة لا تتضمن حل الدولتين وتعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ولا تعترف بحق العودة ،بالإضافة إلى شعار مؤتمر المنامة (الازدهار الاقتصادي مقابل السلام ) الذي حل محل (الأرض مقابل السلام) ،كل هذا يؤكد أن ما تسمى صفقة تتعارض كليا مع السلام بل إنها تؤسس لحالة فوضى وحرب في المنطقة كلها بل هي امتداد لسياسة (الفوضى الخلاقةCreative Chaos )[[8]](#footnote-8) وفوضى الربيع العربي .

لا محاججة أن الموقف والحال الفلسطيني اليوم أكثر صعوبة وضعفا مما كان عليه الأمر عند طرح مشاريع التسوية السابقة ،فالمشاريع السابقة وخصوصا المتمثلة في مؤتمري مدريد 1991 وأسلو 1993 كانت تُلمح بإمكانية قيام دولة فلسطينية وتطبيق قرارات الشرعية الدولية حول الصراع ،أو على الأقل تعطي أملا بذلك [[9]](#footnote-9)،إلا أن صفقة القرن ومن خلال ما يتم تسريبه عنها ومن خلال المواقف والإجراءات الفعلية على الأرض ،من طرف الإدارة الأمريكية صاحبة الصفقة ومن طرف إسرائيل ،فإنها تبدد الأمل الفلسطيني في الدولة وفي الحرية والاستقلال كما أنها مشروع تسوية أسوأ بكثير من صفقة أوسلو ،ومن هنا كان الإجماع الفلسطيني على رفض الصفقة ورفض المشاركة في ورشة المنامة بالرغم من تهديدات غرينبلات بأن الفلسطينيين سيخسرون كثيرا إن لم يشاركوا في الورشة .

إن القبول بصفقة القرن معناه الاعتراف بفشل ونهاية المشروع الوطني الذي قدم في سبيله الفلسطينيون و معهم الآلاف من أحرار العالم مئات آلاف الشهداء والجرحى والأسرى والمعاناة في المنافي ،ليس هذا فحسب بل أيضا تجاهل وإلغاء كل قرارات الشرعية الدولية التي ناضل الفلسطينيون طوال عقود لينتزعوا من المنتظم الدولي من خلالها اعترافا بعدالة قضيتهم وحقهم بالحرية وحق تقرير المصير وبدولة مستقلة .

واشنطن تعلم أن صفقة القرن لن تنهي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لأنه لا يمكن لأية قوة في الأرض أن تنهي قضية شعب متواجد على أرضه منذ آلاف الاعوام ،وغالبية دول العالم تعترف به وبحقه بدولة مستقلة .كما أن غالبية دول العالم لا تعترف بصفقة القرن أو تتعامل معها ،ولأنه لا سلام أو تسوية سياسية بدون مشاركة الشعب الفلسطيني ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية .

**أهداف واشنطن من وراء طرح صفقة القرن**

لا شك أن الانقسام الفلسطيني وحالة الضعف والانقسام العربي وكذا الممارسات الإسرائيلية على الأرض فيما يتعلق بالقدس والاستيطان كلها أمور قد توحي ظاهريا بإمكانية البناء عليها لتصفية القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع التاريخي السياسي والديني في الشرق الأوسط [[10]](#footnote-10)،إلا أن الأمور أكثر تعقيدا وعمقا .قد تستطيع إدارة ترامب أن تغيِّر بعض الشيء من طبيعة الصراع وتفكيك وإعادة تموضع بعض أطرافه ،ولكنها لا تستطيع إنهاء القضية الفلسطينية أو تجاوز الشرعية الدولية أو إنهاء حالة العداء بين الفلسطينيين والعرب من جانب وإسرائيل كمشروع استعماري صهيوني من جانب آخر .

إن كانت فرصة نجاح صفقة القرن في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ضعيفة ،فما الذي يسعى له ترامب ومستشاروه من الترويج للصفقة ،ومن المعروف أنه لا يوجد مؤتمر أو لقاء سياسي وخصوصا إن كان بتوجيه ورعاية دولة كبرى إلا وله أهداف مُعلنة أو خفية ،بغض النظر عن شرعية أو عدم شرعية هذه الأهداف ؟ .

واشنطن من خلال مساعيها تُدرك أنها لن تخسر شيئا من طرح مشروعها المسمى صفقة القرن ،فإن نجحت جهودها في حل الصراع أو تفكيكه وتغيير طبيعته فهذا إنجاز مهم لها ،وإن لم تتمكن من حله ،فعلى الأقل تأمل أن تُعيد سيطرتها على إدارة الصراع بما يخدم مصالحها ومصالح حلفائها وخصوصا إسرائيل ،ومقياس النجاح والفشل في الحالتين ليس رهنا بالإدارة والإرادة الامريكية والإسرائيلية فقط ،بل بردود فعل الفلسطينيين والعرب وكل من يناوئ السياسة الأمريكية ،واستمرار تصديهم للسياسة الأمريكية .

إذا ،فإن كل ما يجري مجرد محاولات ومراهنات أمريكية لتحقيق كل أو بعض الأهداف التالية :

قطع الطريق على أي طرف آخر أن يطرح مشاريع تسوية أو ينافس واشنطن في تفردها بإدارة الصراع .[[11]](#footnote-11)

سحب البساط من تحت اقدام الأمم المتحدة وقراراتها ومنظماتها ومحكمة الجنايات الدولية ،والأمم المتحدة اليوم هي محل رهان القيادة الفلسطينية ،وبهذا تسعى واشنطن لإلغاء البُعد الدولي للقضية الفلسطينية .

كسب الوقت من خلال محاولة إعادة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى جولة جديدة من المفاوضات العبثية ،وذلك بهدف تمكين إسرائيل من استكمال مخططاتها للسيطرة وضم كامل الضفة الغربية والقدس .

تفريغ القضية الفلسطينية من كينونتها كقضية تحرر وطني من الاستعمار وتحويلها لقضية إنسانية واقتصادية [[12]](#footnote-12)، وهذا يُعيدنا إلى ما قبل انطلاق الثورة الفلسطينية والمشروع الوطني التحرري منتصف الستينيات .

ابتزاز منظمة التحرير وإحراجها ،فإما أن توافق على الصفقة ليس فقط في شقها الاقتصادي بل والسياسي ،أو تستمر في موقفها الرافض مما قد يدفع أطرافا أخرى للحلول محلها ،وقد يتم اتهامها بأنها غير معنية بتحسين الأوضاع الاقتصادية لشعبها .

ضرب وحدانية تمثيل منظمة التحرير للفلسطينيين ،من خلال فتح قناتي اتصال ومفاوضات إحداها مع المنظمة والسلطة والأخرى مع حركة حماس ،حتى الأموال التي يتم تقديمها من قطر وغيرها وتلك التي يُوعَد بها الفلسطينيون من خلال الصفقة لا تذهب لعنوان فلسطيني واحد بل تُقسم ما بين سلطة غزة وسلطة الضفة .

تعزيز حالة الفصل بين ما يُفترض أنها أراضي الدولة الفلسطينية الموعودة من خلال فصل غزة عن الضفة وخلق فتنة داخلية .

إنهاء المقاومة من خلال الحفاظ على الهدنة الأخيرة بين فصائل المقاومة في قطاع غزة وإسرائيل والتي تمت برعاية شبه دولية وبإغراءات مالية ،وواشنطن ليست بعيدة عن الموضوع مباشرة أو من خلال وكلائها ،وليس عبثا أيضا أن الهدنة تمت قبيل ورشة المنامة .

فك الارتباط ما بين فلسطين والعالم العربي من خلال التطبيع وتجاوز المبادرة العربية للسلام ،فالمشاركة في مؤتمر البحرين يعني التخلي عن هذه المبادرة .

تغيير طبيعة الصراع باصطناع أعداء للعرب غير إسرائيل ،وليس عبثا أن يتم الإعلان عن مؤتمر المنامة في ظل توتير الأوضاع في الخليج وتصاعد التوتر بين واشنطن وطهران .

**المحور الثاني**

**وحدة خطاب الرفض الفلسطيني والتباس الممارسة**

مشروع التسوية الأمريكي الجديد والمُسمى صفقة القرن ينبني على اعتقاد أن كل أشكال المقاومة الفلسطينية السلمية والعسكرية لإسرائيل قد انهارت وأن الفلسطينيين لم يعودوا قادرين على الصمود أكثر ،كما أن مراهنتهم على الأمم المتحدة وقراراتها وعلى محكمة الجنايات الدولية وصلت لطريق مسدود ،وبالتالي ستوافق القيادات السياسية على أية تسوية سياسية تُخرجها من المأزق .

بالرغم من كون الحالة الفلسطينية منقسمة وضعيفة إلا أن إمكانية تعاطيها الإيجابي المُعلن مع الصفقة غير وارد حيث الجميع رسميا وشعبيا يرفضها . الخشية تتأتى من التعاطي السلبي بمعنى الرفض العلني دون استراتيجية أو موقف موحَد لكيفية مواجهتها وتعطيلها .وفي ظل فشل القوى السياسية في توحيد مواقفها لمواجهة الاحتلال والاستيطان وإنهاء الانقسام ومواجهة ما تم تنفيذه من صفقة القرن سواء تعلق الأمر بالقدس أو اللاجئين فإن شكوكا تنتابنا على قدرتهم على مواجهة ما تبقى من الصفقة إن لم يتم انهاء الانقسام [[13]](#footnote-13).

ومن جهة أخرى فإن الصفقة قد تحقق درجة من التقدم وتجد تجاوبا من منظمة التحرير الفلسطينية إن حورت واشنطن في مضمون الصفقة وأبقت الباب مفتوحا لمناقشة بعض قضايا الوضع النهائي وإعادة التلويح بإمكانية قيام دولة فلسطينية ولو بصيغة مبهمة ،أو الدعوة لعقد مؤتمر دولي يحضره الفلسطينيون لبحث مجمل قضايا الصراع [[14]](#footnote-14) ، كما قد تجد الصفقة تجاوبا عند حركة حماس إن توصلت حماس بضمانات أنها ستستمر في حكم قطاع غزة مع إغراءات مالية في ظل الوضع الاقتصادي السيئ الذي تم افتعاله في قطاع غزة للوصول لهذا الهدف .

لا نشكك بموقف القيادة الفلسطينية وكل القوى الوطنية ،ولكن ،أي أموال ترِد للسلطتين بعد ورشة المنامة قد تكون دفعة على الحساب من عشرات المليارات المخصصة لصفقة القرن في شقها الاقتصادي ،الأمر الذي يضع على المحك ثبات مواقف السلطتين في غزة والضفة في رفضهما الصفقة .

**الرفض ليس دوما موقفا وطنيا أو بطوليا**

من موروثات الثقافة السياسية العربية وإلى وقت قريب أن موقف وخطاب الرفض ،بكل أشكال حمولته الأيديولوجية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ،يوحي عند قطاعات واسعة من الشعب حكم قيمة إيجابي يصنِف صاحبه كرجل المبدأ والمدافع عن الشعب وقضاياه الخ ،إلا أنه ثَبُت بالممارسة أن خطاب الرفض لا يعبر عن موقف وطني أو بطولي إن لم يكن مصحوبا بإستراتيجية وطنية لمواجهة ما يتم رفضه ،وهذا ينطبق على الذين يرفضون صفقة القرن قولا وينفذونها سلوكا أو لا يفعلون شيئا لمواجهتها .

يبدو أن كثيرا من الأحزاب الفلسطينية التي تعلن رفضها لصفقة القرن تمارس عمليا ما يساعد على تنفيذها ،وبالتالي يصبح خطاب الرفض أداة تضليل لتمرير الصفقة ما دام الرفض غير مصحوب بما يَعيق التنفيذ الفعلي للصفقة وهو جار منذ سنوات ،بل يمكن القول إن كلا من السلطة الفلسطينية وحركة حماس ساعدتا ،يوعي أو بدون وعي ،في التأسيس للصفقة ،ونأمل ألا تتساوق بعض الأطراف مع الصفقة بصيغة أو أخرى تحت ضغط الحاجة أو الإغراء المالي أو التخوف من تداعيات الرفض على وجود السلطة سواء سلطة غزة أو السلطة الفلسطينية.

النخب السياسية من خلال مواقفها المتوقفة عند تخوم الرفض اللفظي لصفقة القرن دون أن تُجهد نفسها بإبداع طرق ووسائل خلاقة لمواجهتها تتحول إلى شاهد زور وتُعيد انتاج الفشل ،معتقدة أن التمترس وراء خطاب الرفض سيمنحها شهادة بالوطنية وسيبرئها من المسؤولية .

حركة حماس ردت على الصفقة رسميا من خلال ما صرح به رئيس الحركة إسماعيل هنية في لقاء مع ممثلي الفصائل في غزة 27 أبريل الماضي تحت عنوان "متحدون في مواجهة صفقة القرن " حيث أكد على قضيتين لمواجهة الصفقة الأولى : "مواجهة صفقة القرن تتطلب استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية ،والالتزام بكافة اتفاقيات المصالحة التي تم توقيعها سابقا " كما أبدى استعداد حركة حماس "لعقد لقاءات عاجلة وسريعة مع جميع الأطراف الوطنية دون استثناء ،خاصة قيادة حركة فتح ، لبحث كيفية استعادة الوحدة . والنقطة الثانية تتمثل بإطلاق فعاليات ومؤتمرات شعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة وخارج فلسطين لمناهضة الصفقة .

وكل تصريحات قادة حركة حماس ذهبت في هذا الاتجاه مع تكرار نفي الحركة بأنها مشاركة أو موافقة على الصفقة ،وهذا ما اكد عليه صالح العاروري نائب رئيس حركة حماس حيث قال إن القضية الأخطر على الشعب الفلسطيني الآن هي صفقة القرن مؤكداً أن "الحركة هي الجدار الحقيقي أمام الصفقة وهي لن تمر عبر حماس مهما كلّفها الثمن" .[[15]](#footnote-15)

وفي البيان الختامي لمؤتمر وطني لكافة الفصائل المتواجدة في غزة مساء الثلاثاء 25 يونيو طالب المجتمعون بصياغة ميثاق شرف وطني وعربي للاتفاق على الخطوات المطلوبة لمواجهة صفقة القرن ،وأكد البيان على "رفض كل أشكال التطبيع مع الاحتلال سياسياً وثقافياً واقتصادياً ورياضيا وإعلامياً وعسكرياً وأمنياً واعتباره جريمة قومية ووطنية تستحق الملاحقة القانونية والشعبية والوطنية كونه أداة من أدوات تمرير "صفقة القرن ".ويواصل الميثاق إن التصدي لصفقة القرن والمشاريع المشبوهة ضرورة وطنية ملحة تتطلب إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة وتطبيق اتفاقيات المصالحة الوطنية ،وأكد على :"اعتماد كل أشكال المقاومة لمواجهة هذه الصفقة المشبوهة للدفاع عن حقوقنا الوطنية والقومية ورفض نتائج مؤتمر البحرين ،وتشجيع ودعم حركات المقاطعة الدوليةBDS بكافة أشكالها ،والعمل على عزل العدو ونزع الشرعية عنه". [[16]](#footnote-16)

لم يختلف موقف حركة فتح ومنظمة التحرير عن موقف حركة حماس والجهاد الإسلامي وبقية الفصائل ،إلا أن مركزية منظمة التحرير والقيادة الفلسطينية جعل رفضها أكثر أهمية بسبب صفتها التمثيلية ولأنها تجاوزت الرفض بتحركات سياسية مكثفة للرئيس أبو مازن عربيا ودوليا ،كما أن أية ليونة في مواقفها ستؤثر على مواقف الفصائل الأخرى بل وعلى مواقف دول عربية و غير عربية . [[17]](#footnote-17)

انطلاقا من الاحساس بالمسؤولية الوطنية والسياسية للرئيس أبو مازن ولأن صفقة القرن تنفذ فعليا وآخرها ما جرى في وادي الحمص وصور باهر الواقعة في أراضى السلطة الفلسطينية (منطقة أ) ،فقد أعلن الرئيس الفلسطيني أبو مازن في خطاب مساء 25 يوليو عن وقف العمل بالاتفاقات الموقعة مع إسرائيل وتشكيل لجنة لتنفيذ القرار .[[18]](#footnote-18)

هذا القرار ينسجم مع مطالب قطاع واسع من الشعب وخصوصاً قوى المعارضة التي طالما نددت بهذه الاتفاقات وطالبت بإلغاء اتفاقية أوسلو ووقف التنسيق الأمني وسحب الاعتراف بإسرائيل ،كما أن قرار الرئيس يأتي كخطوة متقدمة للتجاوب مع مطالب سابقة بحل السلطة ومع قرارات المجلس المركزي عامي 2015 و 2018 وقرارات المجلس الوطني ،وقد يبعد الحرج عن الرئيس لعدم قيامه بأي عمل جاد للرد على الصفقة ،وعليه كان قرار وقف العمل بالاتفاقات الموقعة وكأنه رد على صفقة القرن أيضا .

ولكن ،وإذا ما تجاوزنا حديث الرئيس عن تشكيل لجنة حيث تشكيل لجنة قد يؤول لجعل قرار وقف العمل بالاتفاقات وكأنه لم يكن ،وفكرنا جدياً وتساءلنا بعقلانية عن الإمكانية الفعلية لقطع العلاقات مع إسرائيل وعما سيؤول إليه الأمر بعد تنفيذ قرار الرئيس ومدى تأثيره على تنفيذ صفقة القرن ،آنذاك فإن قلقلا كبيرا ينتابنا ،ليس لأننا نتمسك بالاتفاقات التي جلبت الويلات على شعبنا ،بل لأن هذا الإجراء لم يأتي في سياق استراتيجية وطنية شمولية يندرج القرار في سياقها .

وقف العمل بالاتفاقات مع إسرائيل وكما يفهمه المواطنون العاديون وكما يفترض أن يكون ،يعني تحولاً استراتيجياً في نهج منظمة التحرير حيث يفترض العودة إلى ما قبل توقيع اتفاقية أوسلو 1993 وقيام السلطة 1994 ، ويفترض أن أحد الأسباب الرئيسة للخلافات بين حركة فتح وبقية فصائل منظمة التحرير وبين هذه الأخيرة وحركتي حماس والجهاد قد زالت وتحديدا بالشق المتعلق باتفاقية أوسلو والاعتراف بإسرائيل ،كما أن القرار قد يؤدي لنهاية السلطة الوطنية لأن إسرائيل لن تقف متفرجة . لذا فإن تنفيذه الآن ارتجالاً قد يؤدي إلى نتائج أسوأ مما هو قائم أو من عدم تنفيذه ، لأنه قبل الغاء الاتفاقات علينا أن نهيئ البديل الوطني .

حتى يندرج قرار الرئيس في سياق استراتيجية لمواجهة صفقة القرن فإن المطلوب وعاجلا إنهاء الانقسام وإعادة تفعيل وبناء منظمة التحرير لتشمل الكل الوطني ،وإلا فإن وقف العمل بالاتفاقات الموقعة قد يؤدي لانهيار السلطة ،وانهيارها في ظل الوضع القائم سيؤدي لإطلاق يد إسرائيل في الضفة وقد تقوم بضمها أو ضم أجزاء كبيرة منها ،وقد تصنع إسرائيل بدائل للسلطة على شاكلة روابط القرى و هناك مَن هم جاهزون ،و فوق كل ذلك ،إذا زالت السلطة في الضفة فستبقى سلطة حماس في غزة ،وفي هذه الحالة ستكون العنوان المؤسساتي الواقعي الموجود .

كل ذلك سيشجع واشنطن وإسرائيل ودول غيرهما على التعامل مع حماس لغياب البدائل وخصوصاً أن حماس تقدمت خطوة كبيرة من خلال اتفاقية هدنة ترضى الأطراف الأخرى كما أن خطابها تغير كثيرا ،وفي هذا السياق يجب أن لا ننسى أن واشنطن اغلقت مكتب منظمة التحرير وتعتبرها منظمة إرهابية وغير شرعية ،لذا يجب الحذر حتى لا يؤدي تنفيذ قرار وقف الاتفاقات مع إسرائيل بشكل ارتجالي في ظل الانقسام إلى تسهيل تمرير صفقة القرن ،وخصوصاً أن ما تسرب عن الصفقة وما صرح به مهندسو الصفقة أن الضفة أراضي إسرائيلية وليس أرض محتلة ،وأن لا دولة فلسطينية على حدود 1967 ،وأن حركة حماس ستكون طرفاً في أي مفاوضات قادمة في إطار صفقة القرن .

هذه المواقف والسلوكيات التي تقف عند حدود الرفض أو تشكيل لجان ليس سببها أن الطريق مغلقة وليس بالإمكان أبدع مما كان كما تُرَوِج وتبرر القوى السياسية موقفها ونهجها ،بل لأن هذه القوى وتحديدا السلطتين في غزة والضفة تعلم بأن أي نهج وطني حقيقي سيفتح المجال للمراجعة والمحاسبة وإعادة النظر في شبكة المصالح الشخصية والحزبية التي تراكمت طوال سنوات من وجودها في السلطة ،وهذا قد يهدد وجودها في السلطة سواء في الضفة أو غزة .

استمرار النخب السياسية في الحديث عن التمسك بالثوابت وعدم التنازل عنها وتأكيدها على رفض صفقة القرن ،لا يُسقط المسؤولية عنها ويجب عدم السماح لهذه النخب بإدعاء البطولة لمجرد أنها تقول بتمسكها بالثوابت وعدم التنازل وتزعم رفض الصفقة ،فالشعب لم ينتخبها أو يقبل بتسيدها عليه لأنها تقول بالتمسك بالثوابت وبالحقوق الوطنية أو ترفع شعار المقاومة والرفض ،بل لاستعادة هذه الحقوق وإفشال صفقة القرن بفعل مقاوِم شعبي على الأرض ،وفي هذا السياق يمكن فهم لماذا واشنطن وتل ابيب استبقتا الأمر وفرضتا الهدنة مع فصائل المقاومة في قطاع غزة قبل طرح صفقة القرن .[[19]](#footnote-19)

نعلم أن البعض سيقول ليس هذا وقت إثارة المشاكل الداخلية وأن المطالبة بالتغيير الآن قد يُضعف القيادة الفلسطينية أو يشكك بها ويشكك بالمقاومة وفصائلها كما سيُبعِد الأنظار عن المخاطر التي تهدد القدس ومجمل القضية ،وبالتالي المطلوب الآن من وجهة نظر هؤلاء أن يتوحد الفلسطينيون لمواجهة صفقة القرن ، وهذا كلام صحيح وطنيا ويندرج في سياق ما يجب أن يكون .

ولكن ،لسنوات والشعب صابر وصامت على الوضع الداخلي حتى لا تنزلق الأمور لفتنة داخلية توظفها إسرائيل ،كما أنه دائما يجد أعذارا للسلطتين أو يقنع نفسه بهذه الاعذار .لكن دعونا نتساءل بصدق : هل النخب السياسية الراهنة مؤهلة لإحداث اختراق ،سواء في مجال التسوية السياسية أو اختراق في مجال المقاومة وقد وقَّعت فصائل المقاومة في غزة هدنة طويلة المدى مع إسرائيل ؟ أو اختراق في مجال المصالحة الوطنية وقد استمرت حوارات المصالحة كحوار الطرشان طوال عقد من الزمن ؟ .

إن استمر حال النظام السياسي الفلسطيني على ما هو عليه من انقسام وتشرذم ،وحتى تحافظ النخب الحاكمة على وجودها في المشهد السياسي ،وحتى لا تخسر مصالحها ... لا نستبعد في هذه الحالة أن تجد بعض المكونات السياسية تبريرا لقبولها لأية تسوية جديدة سواء كانت صفقة القرن أو غيرها دون شروط ،تحت ذريعة منح فرصة جديدة للسلام أو محاولة تَجَنُب ما هو أسوء ! أو تحت عنوان التكتيك والمناورة .

إن أخشى ما نخشاه في هذا السياق أن يحدث تواطؤ ضمني بحيث تستمر واشنطن في تأجيل الإعلان عن صفقة القرن مع استمرار تنفيذ الصفقة على أرض الواقع كما هو جاري ،في المقابل تستمر النخب السياسية الفلسطينية في إعلان رفضها لصفقة القرن أو الهروب نحو تشكيل هيئات ولجان لمواجهتها وكأن الصفقة مشروع مستقبلي وليس واقعا يتم تنفيذه منذ سنوات ،وفي هذه الحالة تحقق واشنطن مخططها عمليا وتستمر النخب السياسية الفلسطينية في إدعاء البطولة من خلال إعلان رفضها للصفقة .

**المحور الثالث**

**المطلوب وطنيا للرد على صفقة القرن ومواجهة الاحتلال**

حالة الفشل والشلل التي تصيب القضية الفلسطينية ليست قدرا من السماء ولا تعود لإسرائيل فقط ،فالقدر محايد في الشؤون السياسية ، وإسرائيل وإن كانت عدوا قويا إلا أن حركة التحرر الفلسطينية ما وجدت إلا لمواجهته وليس تبرير عجزها بوجوده .الخلل يعود لغياب استراتيجية فلسطينية مُصاغة في برنامج وطني توافقي ،سواء لمرحلة التحرر الوطني وملتزم بمقتضياتها أو لمرحلة بناء الدولة ويلتزم باستحقاقاتها أو لمواجهة صفقة القرن التي تُطبق فعليا منذ سنوات ،دون تجاهل المتغيرات العربية والدولية غير المواتية .

بعيدا عن الشعارات الكبيرة والأيديولوجيات المخادعة والوعود البراقة فإن العمل السياسي الفلسطيني ومنذ التعاطي مع عملية التسوية السياسية يشتغل بدون برنامج وطني واضح المعالم ، الأمر الذي أدى إلى حالة التيه السياسي المعممة ،من المواطن العادي حتى المسئول والقيادي ،من السلطة وفصائل منظمة التحرير إلى حركة حماس وحركة الجهاد ، وأصبحت البوصلة السياسية بلا اتجاه عند الجميع ولم يعد بالإمكان إخفاء الحقيقة التي كشفها العجز عن مواجهة صفقة القرن .

لتجنب ما هو أسوء يجب وضع برنامج وطني استراتيجي أو رؤية شاملة للمرحلة القادمة تؤَسَس وتنطلق من تجاوز الوضع الراهن الذي نبحث عن بديل له ، أو نسعى لتصحيحه ،والبرنامج الوطني ليس برنامج الحكومة وليس مصالحة طرفي الانقسام بل هو برنامج الكل الفلسطيني لمواجهة صفقة القرن والاحتلال وإنجاز الاستقلال التام .

فأن تُجمع القوى السياسية وكل فئات الشعب على الحاجة لإستراتيجية وطنية أو برنامج وطني لمواجهة صفقة القرن فذلك يتضمن حُكَما الاعتراف بأن ما هو موجود لا يلبي الحد الأدنى من متطلبات مواجهة تحديات صفقة القرن .يبرز غياب البرنامج الوطني الاستراتيجي من خلال غياب التوافق على الأهداف العليا أو الثوابت ،والاختلاف حول الوسائل ،والاختلاف في تحديد معسكر الأصدقاء ومعسكر الأعداء . هذا الغياب أدى لفشل معمم على كافة الأصعدة ، وأدى لحالة تيه سياسي تتخبط فيه كل مكونات النظام السياسي وخطاب الرفض لصفقة القرن وخطاب التمسك بالثوابت إنما لإخفاء الفشل والعجز عن مواجهة إسرائيل وممارساتها وواشنطن ومخططاتها .

لأن البرنامج الوطني برنامج الكل الفلسطيني فإنه يستهدف كل مكونات النظام السياسي من الرئاسة حتى الأحزاب .ونظرا لأن مكونات النظام السياسي جزء من الأزمة بل سببا فيها ،فهي غير مؤهلة لوحدها لوضع برنامج وطني ،لذا فالبرنامج يجب أن يُعتمد من خلال مؤتمر شعبي عام ، وإلا من خلال (الإطار القيادي المؤقت ) الذي تم التوافق عليه ولم يتم تفعيله . [[20]](#footnote-20)

انطلاقا من التفاهمات والاتفاقات التي تمت بين حركتي فتح وحماس ووافقت عليها غالبية الأحزاب والقوى السياسية نقدم المقترحات التالية لإعادة استنهاض المشروع الوطني لمواجهة صفقة القرن والاحتلال بشكل عام :

1. التراضي والتوافق بديل عن الانتخابات

 بالرغم من أن الانتخابات عنوان رئيس للديمقراطية وهي المقياس الأول على شرعية من يتولى السلطة والحكم في الأنظمة الديمقراطية المستقرة،إلا أن آلية الانتخابات ليست مدخلا وحيدا لحل الإشكاليات السياسية لشعب يخضع للاحتلال ومنقسم انقساما حادا أيديولوجيا وجغرافيا ،وقد رأينا كيف أن نتائج انتخابات يناير 2006 بدلا من أن تحل استعصاءات النظام السياسي زادت الأمور سوءا وأدت إلى حرب أهلية ثم الانقسام الذي نعيشه اليوم ، لذا نرى أن التوافق والتراضي مدخل يجب التفكير به وأخذه بعين الاعتبار في عملية إعادة بناء المنظمة إلى حين توفر الظروف المناسبة للانتخابات.

1. مجلس تأسيسي للإشراف على عملية إدماج حماس والجهاد الإسلامي في حالة تعثر إجراء الانتخابات كما نصت على ذلك اتفاقيات المصالحة ،يمكن إبداع طرق أخرى لتجديد المجلس الوطني ، وأول وأهم سؤال يجب التصدي له في سياق الحديث عن إعادة بناء واستنهاض منظمة التحرير هو الجهة التي ستتولى تلك المهمة،فإذا كانت الأحزاب والسلطتان والحكومتان مأزومة بل تُحملها الجماهير مسؤولية الأزمة فكيف يمكن الاطمئنان إليها لتقوم بعملية إعادة البناء ؟.

الآلية التي نراها للقيام بمهمة إعادة البناء هي توسيع الإطار المؤقت المكلف ببحث تطوير منظمة التحرير الذي تم الاتفاق عليه في القاهرة من خلال إشراك ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني والاتحادات الشعبية وشخصيات وطنية أكاديمية ومهنية من الداخل والخارج ليصل العدد حوالي المائة عضوا ، وتكون عملية التوسيع بالتوافق كما جرى مع الأعضاء الأوائل للإطار المؤقت ،على أن لا تزيد نسبة ممثلي الأحزاب والفصائل عن نصف أعضاء الإطار القيادي الجديد .   
يصبح الإطار الجديد الموسع بمثابة (مجلس تأسيسي) تُشكل من داخلة لجنة تسمى ( لجنة الميثاق) – ويمكن الاستعانة إن دعت الضرورة بشخصيات قانونية فلسطينية وعربية وإسلامية – تقوم بوضع مسودة الميثاق الوطني الجديد – ويمكن الاستفادة في ذلك من وثيقة الوفاق الوطني ومجمل تفاهمات المصالحة - ،ويتم عرض مشروع الميثاق الجديد على المجلس التأسيسي لأخذ المصادقة عليه ويجب أن تكون المصادقة أو التصويت بثلثي أعضاء المجلس التأسيسي ،بعدها يتم انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية من داخل المجلس التأسيسي .

وفي حالة تعثر إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني كما نصت على ذلك اتفاقات المصالحة يصبح المجلس التأسيسي أو الإطار القيادي المؤقت الموسع بمثابة المجلس الوطني الفلسطيني الجديد .ويمكن لهذا المجلس أن يقترح مسمى بديلا لمنظمة التحرير إن لزم الأمر ،ويتم مراسلة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والعربية لاعتماد المسمى الجديد ،أيضا إعادة صياغة وتحديد علاقة منظمة التحرير بالسلطة الوطنية وبالدولة التي اعتمدت كمراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولمزيد من الضمانات نقترح مشاركة ممثلين عن جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة في كل خطوات عملية إعادة البناء باعتبار المنظمة عضو في هذه المنظمات.

1. حتى لا تنزلق الأمور إلى كيانين فلسطينيين متعاديين مع بعضهما البعض وكلاهما متعارض بل ومهدِد للمشروع الوطني وقد يقتصر الأمر على دولة في غزة ستكون مقبرة للوطنية الفلسطينية وساحة صراع مفتوح حول من يحكم غزة !!! ، فإن المصلحة الوطنية تحتم التفكير بنظام أو دولة فلسطين الاتحادية تحافظ على تواصل ووحدة الشعب الفلسطيني وبالتالي تقطع الطريق على صفقة القرن .[[21]](#footnote-21)

هذا تفكير استراتيجي ربما لا ترغبه النخب السياسية المستفيدة من الوضع القائم وغير المهيأة للتفكر خارج الصندوق ، كما قد يقول قائل إننا لسنا دولة حتى تكون فدرالية . من المؤكد أننا لسنا دولة ذات سيادة ولكن هناك اعتراف دولي بفلسطين دولة مراقب بالأمم المتحدة ، وهناك سفارات وممثليات خارجية ، وهناك حكومتان وسلطتان في الضفة وغزة ،وهناك دستور أو قانون أساسي ، وقد سبق أن اجريت انتخابات رئاسية وتشريعية وجرى تعديل القانون الأساسي عام 2003 ، لذا يمكن التعامل مع الفدرالية كدولة أو نظام مع تحويرات تناسب الخصوصية الفلسطينية .

نتمنى من كل المفكرين والمثقفين والحقوقيين والوطنيين عموما التفكير بهذا الحل الذي قد يحافظ على شعرة معاوية ما بين الضفة وغزة ، وإن لم يحدث ذلك فدويلة غزة المسخ ستقوم قريبا مما سيصاحب قيامها من صدامات وربما حربا أهلية ونهاية فكرة الدولة المستقلة في غزة والضفة وعاصمتها القدس .[[22]](#footnote-22)

**الخاتمة**

إن لم يتم تدارك الأمر بالاتفاق على برنامج وطني استراتيجي كمرجعية لعمل النظام السياسي الفلسطيني في ظل المتغيرات العربية والدولية المفتوحة على كل الاحتمالات ، فستستمر القضية الفلسطينية في حالة تيه ، وسينزلق النظام السياسي نحو مزيد من التفكك .حركة فتح ومنظمة التحرير لن تبقيا موحدتين وستسيران نحو مزيد من التآكل والتخبط ، والسلطة الوطنية في حالها عدم انهيارها ، ستتحول لجابي ضرائب ومُقدم خدمات للمواطنين وهي مهام يُفترض أنها من مهام ومسؤولية دولة الاحتلال ،دون أي مضمون وطني تحرري ،وحركة حماس ستشهد مزيد من الانحسار وفقدان الشعبية والتحول إلى حكم شمولي استبدادي كلما توغلت في السلطة والحكم واستمرت ملتزمة بالتهدئة وقد تشهد انقسامات داخلية وخصوصا بين تيار وطني وتيار أممي مرتبط بجماعة الإخوان المسلمين وتيار سينحو نحو التطرف،وبطبيعة الحال لن يكون مصير بقية القوى السياسية بالأفضل،وقد نشهد ظهور العديد من التيارات أو الأحزاب بمسميات المستقلين أو أية مسميات أخرى يقودها رجال أعمال ورجال دين ،إلا أن هذه القوى لن تشكل استنهاضا للحالة الوطنية بل ستزيد من التيه ومن فرص تدخل أطراف خارجية.  
التخوفات الأكثر مأساوية ،فقدان ما تبقى من الضفة ،وقد نشهد قريبا دولنة لقطاع غزة تؤدي لحرب أهلية حول السلطة والحكم .إسرائيل لن تُمكِن الفلسطينيين من دولة ذات سيادة في الضفة الغربية ولو على جزء منها ،ولذا فستعمل على خلق المناخ المناسب لفتنة وحرب أهلية في القطاع ،كما سبق وهيأت المناخ لـ (الانقلاب) الذي أقدمت عليه حركة حماس في يونيو 2007 .حرب أهلية حول مَن يحكم قطاع غزة : حركة فتح أم حركة حماس ؟ وقد تشارك جماعات أخرى في هذه الحرب ،كما سيكون للعملاء دور مهم في هذه الفتنة .

سكوت إسرائيل عن حكم حماس في قطاع غزة ليس قبولا نهائيا أو موقفا استراتيجيا وليس عجزا ،بل لهدف تكتيكي ، وعندما تشعر إسرائيل بأنها حققت هدفها من الانقسام وسيطرت على الضفة سيطرة كاملة فستنقل إسرائيل المعركة إلى قطاع غزة ،وهناك نخب من داخل ومن خارج حركة حماس تراودها شهوة حكم غزة بمعزل عن المشروع الوطني بل على حسابه وهي مستعدة للقتال والقتل دفاعا عن مصالحها وشهوتها في السلطة أو خدمة لأجندة خارجية.

[Ibrahemibrach1@gmail.com](mailto:Ibrahemibrach1@gmail.com)

1. \* - أكاديمي وكاتب سياسي ،رئيس مجلس أمناء جامعة الأزهر –غزة ،وزير الثقافة الفلسطيني الأسبق . [↑](#footnote-ref-1)
2. -في السياسات الدولية لا تعلن الدول عن كل اهدافها الاستراتيجية ،ودائما يكون خطابها للخارج وما تطرحه من مشاريع تتضمن الحرص على السلام والالتزام بالشرعية الدولية ، وهذا هو حال واشنطن التي تُكثر من الحديث عن السلام ونشر الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان فيما تخفي أهدافها الحقيقية المتعلقة بالهيمنة والسيطرة . [↑](#footnote-ref-2)
3. - الأمر لا يتعلق فقط بالقوة العسكرية والنووية حيث لإسرائيل أقوى جيش في الشرق الأوسط ،بل أيضا بالتفوق الإسرائيلي في مجال التكنولوجيا والمعلوماتية حيث تشكل صناعة التكنولوجيا 50% من صادرات إسرائيل . [↑](#footnote-ref-3)
4. - مثلا قاعدة عيديد في قطر وهي اكبر قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة يتم تمويها ودفع كامل نفقاتها من دولة قطر . [↑](#footnote-ref-4)
5. - خلال عام 2017 فقط بلغت القيمة الإجمالية لصفقات شراء السلاح التي ابرمتها ست دول عربية 161.4 مليار دولار . [↑](#footnote-ref-5)
6. - زار الرئيس أبو عمار البيت الابيض 14 مرة ،كما أن الرئيس أبو مازن لم يترك رئيسا أو مسؤولا أمريكيا أو إسرائيليا إلا والتقي به ، ولكن بدون فائدة . [↑](#footnote-ref-6)
7. - منذ عام 1947 إلى الآن صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حوالي 700 قرار وتوصية وعن مجلس الأمن حوالي 80 قرار ،وكلها قرارات غير ملزمة وبالتالي لم يتم تنفيذ ولو قرار واحد منها . [↑](#footnote-ref-7)
8. -الفوضى الخلاقة مصطلح طرحته وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس في سياق مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي طرحته الإدارة الامريكية عام 2006 وهدفه تفكيك المنطقة العربية وخلق حالة من الفوضى ثم إعادة تركيبها على أسس طائفية وعرقية وتمكين جامعات الإسلام السياسي المعتدل من المشاركة في السلطة . [↑](#footnote-ref-8)
9. - قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام 1988 طالبت بتسوية سياسية من خلال مؤتمر دولي على أساس كل الشرعية الدولية ،إلا أنه في مؤتمري مدريد وأسلو أصرت واشنطن وتل أبيب أن تكون التسوية على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338 فقط ،وهذا ما تم . [↑](#footnote-ref-9)
10. -إضفاء بعد ديني على الصراع مع إسرائيل أفاد الإسرائيليين أكثر مما أفاد الفلسطينيين ،حيث غالبية الدول الإسلامية تعترف بإسرائيل وتقيم علاقات دبلوماسية معها والجماعات الإسلاموية تقاتل في كل دول العالم ولم تفكر مرة واحدة بالقتال أو ممارسة (الجهاد) ضد إسرائيل أو مصالحها في الخارج . [↑](#footnote-ref-10)
11. - بعد سنوات من تعثر المفاوضات وتوقف عملية التسوية السياسية التي ظهرت مع أوسلو لم تتمكن أية دولة أن تحل محل واشنطن في استلام ملف التسوية وقد فشلت الجهود الروسية والفرنسية والسويسرية في هذا السياق . [↑](#footnote-ref-11)
12. - وهذا ما كان تهدف إليه ورشة المنامة يومي الخامس والعشرين والسادس والعشرين من يونيو الماضي ، وقد اعترف مستشار الرئيس ترامب جاريد كوشنير بعد شهر من ورشة المنامة أن الورشة فشلت لأنه كان من الخطأ تسبيق الشق الاقتصادي على السياسي كما لا يمكن تجاهل الطرف الفلسطينية . [↑](#footnote-ref-12)
13. - مع أن صفقة القرن تم الإعلان عنها في عهد الرئيس ترامب إلا التفكير الأمريكي والإسرائيلي بتجاوز تفاهمات أوسلو والتأسيس لتسوية أمر واقع جديدة جاء بعد فشل لقاء كامب ديفيد 2 عام 2000 والذي جمع الرؤساء أبو عمار وكلينتون وايهود باراك ، حتى خطة خارطة الطريق 2002 والتي أشارت لفكرة قيام دولة فلسطينية لم تكن إسرائيل جادة بتنفيذها . [↑](#footnote-ref-13)
14. - صرح كوشنير مستشار الرئيس ترامب في الثلاثين من يوليو الفارط أن ترامب سيدعو لمؤتمر (دولي) في كامب ديفيد قبيل الانتخابات الإسرائيلية في سبتمبر . [↑](#footnote-ref-14)
15. - جاء النفي ردا على اتهامات من قيادات فتحاوية بأن حركة حماس تتعاطى ايجابيا مع الصفقة أو تسهل تمريرها من خلال رفضها انهاء الانقسام ورفضها تطبيق اتفاق المصالحة الموقع في القاهرة في أكتوبر 2017 ، أيضا لتوقيعها لاتفاق هدنة مع إسرائيل وغياب المنظمة عن الاتفاق . [↑](#footnote-ref-15)
16. - [https://pflp.ps/post/](https://pflp.ps/post/18546/%D9%85%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86-%D9%88%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86) [↑](#footnote-ref-16)
17. - كان للرفض القاطع للقيادة الفلسطينية حضور ورشة المنامة دور في فشل الورشة أو عدم تحقيقها ما كانت ترجوه واشنطن ،ولو أن الرئيس أبو مازن حضر الورشة أو أرسل من يمثله لكان الحضور العربي والدولية على اعلى المستويات وحققت واشنطن انجازا كبيرا . [↑](#footnote-ref-17)
18. - أقدم جيش الاحتلال يوم الاثنين 22/7/2019 بهدم حوالي عشر بنايات سكنية في منطقة وادي الحمص وذلك بعد أن اعلنت إسرائيل إنها مناطق عسكرية مغلقة ، بالرغم أن وادي الحمص الذي يتبع منطقة صور باهر من مناطق السلطة الوطنية المصنفة (أ) أي تخضع للسلطة امنيا وإداريا ولا يجوز لجيش الاحتلال ممارسة أي نشاط فيها إلا بإذن السلطة أو بالتنسيق معها حسب اتفاقات أوسلو . [↑](#footnote-ref-18)
19. - بذلت واشنطن وعن طريق وساطة مصرية على انجاز هدنة بين حركة حماس وإسرائيل في مارس 2019 ،والهدنة تعني وقف الاعمال الحربية بين الطرفين ، وهذا مطلب أو شرط رئيسي لتمرير الصفقة ،ولا يغير في الأمر شيئا إن سموها تهدئة أو تفاهمات. [↑](#footnote-ref-19)
20. - يمكن الرجوع إلى دراسة لنا بعنوان :برنامج وطني استراتيجية للوحدة الوطنية : <http://www.ppp.ps/ar_page.php?id=129c498y19514520Y129c498> [↑](#footnote-ref-20)
21. - حوالي 33 من دول العالم دول فدرالية كالهند وسويسرا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية الخ ونظامها الفدرالي لا يتعارض مع وحدة الأرض والشعب بل يعززهما من خلال منح بعض الصلاحيات للولايات لإدارة أمورها المحلية . [↑](#footnote-ref-21)
22. - النظام الفدرالي يعني التعايش والترابط الوطني بين أبناء الشعب الواحد في ظل وجود تباينات فرضتها الجغرافيا أو التاريخ أو الثقافة ، وفي الدولة الفدرالية يتم منح الأقاليم صلاحيات لتدبير الشأن المحلي بما يتناسب مع ظروفها وخصوصيتها ولكن تحت إشراف ومراقبة الحكومة المركزية وبما لا يتعارض مع دستور الدولة الملزم للجميع .

    وفي النظام الفدرالي أو الاتحادي لا يجوز لأي إقليم بشكل منفرد إعلان الحرب أو توقيع اتفاقات سلام وأية تعاقدات و معاهدات خارجية ، وليس لها حق التمثيل الدبلوماسي المستقل وليس لها حق الانفصال أو الاستقلال عن الدولة المركزية إلا من خلال استفتاء شعبي عام منصوص عليه بالدستور . [↑](#footnote-ref-22)